ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

أهداف التنمية المستدامة: الخلفيات النظرية، والواقع والتحديات في إفريقيا

Sustainable development goals: Theoretical backgrounds, reality and challenges in Africa

زكرياء بوروني[1]*، رباب بولمشاور [2]

[1] جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر (الجزائر)، zakaria.bourouni@univ-constantine3.dz

[2] جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر (الجزائر)، rabab.boulemchaour@univ-Constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 2025/06/05 تاريخ القبول: 2026/09/10

ملخص:

تعرضت الدراسة لأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة لآفاق سنة 2030، وخلفياتها انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة ذاته، وصولا إلى محتوى ومضمون هذه الأهداف، وكان اهتمامها أساسا بتقييم التقدم في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا، بالنظر إلى كونها تعكس مرحلة متقدمة من تطور الفكر والسياسات التنموية، وحيث أن إفريقيا كانت على الدوام المجال الخصب للتنظير ولرسم الخطط والسياسات الدولية للتنمية، وذلك لاعتبارات تتقدمها الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لبلدان القارة.

وقد توصلت الدراسة في المحصلة إلى التخلف الكبير للبلدان الإفريقية مع تفاوتها عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تتداخل وتتكامل مع الخطة التنموية الإفريقية للعام 2063، ما يعزى أساسا لاختلال النسق الاقتصادي المحلي والأزمات العالمية، ويستدعي إصلاحات عميقة بتفعيل معايير الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا؛ التنمية المستدامة؛ الخلفيات والتحديات؛ أهداف التنمية المستدامة.

***

Abstract:

This study examined the Sustainable Development Goals (SDGs) adopted by the United Nations for 2030 and their context, from the concept of sustainable development to the content and substance of these goals. It focused on assessing progress towards the SDGs in Africa, as they reflect an advanced stage of development thinking and policy, as Africa has always been an important area for development theorising, planning and policy-making due to its strategic importance.

The study concluded that African countries, with their differences, are lagging far behind in achieving the SDGs, which are considered to be integrated into the African Union's Agenda 2063. This is mainly due to the imbalance of the local economic system and the global crises, and requires far-reaching reforms through the activation of good governance standards.

Keywords: *Africa; backgrounds and challenges; Sustainable development; Sustainable development goals*

* المؤلف المرسل

I. مقدمة

ارتبطت التنمية بعدة تطورات على مدار بضعة عقود سابقة، سواء من حيث التأصيل للمفهوم الذي برز بعيد الحرب العالمية الثانية في مجال الاقتصاد، كما من ناحية التنظير لهذه العملية الذي يوجه الإستراتيجيات والخطط المعتمدة والمنتهجة دوليا، حيث أخذ مفهوم التنمية بداية طابعا ماديا صرفا بقياسه بمؤشر الدخل الفردي، ما جعله على تماس مع مفهوم النمو الاقتصادي، وركزت نظريات التنمية على التمويل والتصنيع لتحريك عجلة الاقتصاد وإخراجه من دائرة التخلف، وفي عقد السبعينيات طرأت متغيرات منها ظهور التشكيك في النموذج التنموي السائد الذي لم يهتم بالتوزيع العادل للدخل، ولا بالأبعاد غير المادية للتنمية، زيادة على ذلك كان استشعار الخطر البيئي منذ انعقاد قمة الأرض في ستوكهولم 1972 وراء بزوغ مفهوم التنمية المستدامة، ليتصل مفهوم التنمية بعدها أكثر فأكثر بحياة نوعية للإنسان وبتأمين حاجاته المختلفة مع ظهور مفهوم التنمية البشرية، ثم نحت الأهداف الإنمائية للألفية وبعدها أهداف التنمية المستدامة من خلال أجندة 2030 صوب نظرة أكثر شمولا للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والبيئية.

تعكس أهداف التنمية المستدامة التطور في التأصيل نظريا للتنمية، والتحول في هذا المجال من التركيز القديم على مؤشر الدخل الفردي إلى الاهتمام بنوعية الحياة ومستقبل الأجيال على الكوكب، ولطالما كانت إفريقيا في قلب الأجندات التنموية الدولية بفعل الاختلال الهيكلي لاقتصادياتها وانعكاساته الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تتعدى حدودها من ناحية، والثروات والمقدرات التي تزخر بها القارة وتجعلها محورية ضمن استراتيجيات القوى الخارجية من ناحية أخرى، وفي سياق التطورات العالمية والإنذارات المتعلقة بالمخاطر البيئية المحدقة وندرة الموارد الحيوية والطاقوية، تضاف إليها تبعات جائحة "كوفيد 19"، تبرز الإشكالية المتمثلة في مدى مقدرة البلدان الإفريقية على مواكبة أهداف الأجندة الأممية المتعلقة بالتنمية المستدامة في آفاق العام 2030، وتستهدف الدراسة من هذا المنطلق الكشف عن خلفيات أهداف التنمية المستدامة انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة نفسه، وصولا إلى محتوى ومضمون هذه الأهداف، ومن ثمة تقييم مستوى التقدم في تجسيدها في إفريقيا، والكشف عن أهم العقبات والحلول لتصحيح المسار.

واعتمدت الدراسة بالأساس منهجا وصفيا لتقفي خلفيات أهداف التنمية المستدامة، بداية بالتطرق لمفهوم التنمية المستدامة ونشأته وامتداداته الفكرية، مرورا بتعريفه وما يحيطه من تناقضات ونقاشات معرفية، قبل عرض محتوى ومضمون أهداف التنمية المستدامة بعد الإشارة إلى أهداف الألفية كنسخة سابقة مهدت لتبلورها، وذلك قبل أن تعرج بالاستعانة بأحدث التقارير على استعراض البيانات ونتائج التقييم لمستوى التقدم في تحقيق الأهداف في البلدان الإفريقية، والتي أرفقتها بالتحليل لاستخلاص نتائج تبرز بوضوح قدر الإمكان الأوضاع الإفريقية قياسا برهانات أهداف التنمية المستدامة، لتنتهي إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الدول الإفريقية للوفاء بالتزاماتها إزاء أجندة 2030، لتختتم بحوصلة موجزة للنتائج واقتراح الحلول لتجاوز العقبات.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال التقرير الصادر عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" (WCED) العام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" Our Common Future، والذي عرف أيضا بتقرير "برونتلاند" The Brundtland Report، وذلك نسبة إلى مترئسة اللجنة "غرو هارليم برونتلاند" Gro Harlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج حينها، والتي شكلتها الأمم المتحدة في عام 1984 بموجب قرار الجمعية العامة 38/ 161 المؤرخ في 19 ديسمبر 1983 -عقدت اللجنة اجتماعها الأول في أكتوبر 1984 وأصدرت تقريرها بعد 900 يوم من ذلك- (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 3)، وضمت 22 عضوا من

البلدان المتقدمة والنامية بغرض صياغة إستراتيجية بيئية طويلة المدى للمجتمع الدولي تصل لعام 2000 وتتعداه (Elliott, 2013, p. 8) (The United Nations).

1. نشأة مفهوم التنمية المستدامة

بات مصطلح "تنمية مستدامة" Sustainable Development منذ عقدين متداولا على نطاق واسع وفي مجالات متعددة، في التخصصات العلمية، وفي أشغال الحياة اليومية حتى، ناهيك عن الاتفاقيات الدولية، وكمعيار للسياسات العامة المحلية، فضلا عن استعماله في مجالات التجارة والأعمال (Enders & Remig, 2015, p. 1)، وتشير إحصائية إلى أنه استخدم 335 مليون مرة على محرك البحث الأشهر "جوجل" Google سنة 2013، وورد أيضا ضمن وثائق المنظمات الدولية الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية كأحد أهدافها السياسية، وفي 2005 استهلت الأمم المتحدة ما أطلقت عليه "عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة"، واعتمدت كبريات الجامعات برامج تعليمية للحصول على ماستر في تخصص التنمية المستدامة، وخصصت بعض الجمعيات والهيئات صناديق لدعم التنمية المستدامة على غرار حكومة هونغ كونغ وجمعية صغار الفلاحين في نيكاراغوا وحديقة ساحل "بيمبروكشاير" الوطنية في ويلز، واتخذ المصطلح كذلك في تسمية بعض المنظمات من أمثال مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، بل أكثر من ذلك ظهر كاسم مستخدم على فايسبوك، غير أن هذا الاستعمال الواسع لا يعني وجود معنى موحد وتعريف محل اتفاق، كما أنه في الغالب مجرد تعبير عن فكرة مجردة لا تجد طريقا للتجسيد في واقع كثير من البلدان (Borowy, 2014, p. 1).

1.1 جذور وخلفيات ظهور مفهوم التنمية المستدامة

يعزى ظهور مصطلح "التنمية المستدامة" إلى "تقرير برونتلاند" (1987)، غير أن الحقائق التاريخية لا تدعم الادعاء بكون التنمية المستدامة لفظا ومفهوما اختراع للجنة العالمية للبيئة والتنمية، ويجد لفظ الاستدامة على وجه الخصوص الذي جرى ربطه بالتنمية جذورا لغوية في اللاتينية حيث اشتق من كلمة "Sustinere"، وأشارت نسخة عام 1961 من قاموس أوكسفورد الإنجليزي The Oxford English Dictionary إلى أن الكلمة تعود إلى العصور الوسطى، ومن أهم المعاني التي تعبر عنها الحفاظ على وجود شيء ما أو استمراره بحالة أو مستوى معين، ونحوه عرف اللفظ المقابل للاستدامة في الألمانية "Nachhaltigkeit" منذ 1809 تاريخ صدور "قاموس اللغة الألمانية" Wörterbuch der deutschen Sprache من طرف "يواكيم هاينريش كامب" Joachim Heinrich Campe، وقدمت الاستدامة في المحصلة على أنها ضد الانهيار (Grober, 2015, p. 7).

ولا تعد الاستدامة إذ هي الحفاظ على نظام الحياة أو بمعنى أدق على الطبيعة والثروات فكرة مستجدة، فلها امتداداتها في مختلف الثقافات، والثقافة الإسلامية حافلة بالأمثلة عن ذلك، ويزعم "إيلريخ غروبر" Ulrich Grober بأنها متأصلة في الفكر الأوروبي المسيحي وحتى التنويري، ويحيل بشكل خاص إلى كتابات "ديكارت" Descartes و"سبينوزا" Spinoza المتناقضة من حيث إنكار العناية الإلهية وإثباتها (Grober, 2015, pp. 9- 10)، وأسهم علم الاقتصاد في تبلور مفهوم التنمية المستدامة خاصة بفضل التوسع في مفهوم "رأس المال" خارج نطاق التمويل، ففي القرن الثامن عشر أدرك "آدم سميث" Adam Smith أن رأس المال الثابت أو المتجدد الذي يعرف كآلية للإنتاج مقرونا بتقسيم العمل كان مفتاحا للنمو الاقتصادي والتنمية، ليقوم اقتصاديون ومنظرون آخرون باستعارة مصطلح رأس المال وإطلاقه على الموارد والمقومات البشرية والاجتماعية والطبيعية، والتي بدورها تقسم إلى رأس مال متجدد وغير متجدد، كما تمت صياغة مفهوم رأس المال الطبيعي الحرج الذي يحيل إلى جوانب النظام البيئي العالمي التي تعتمد عليها حياة البشر وثقافاتهم، وتتهدد بالتالي باستنزاف وتلويث مكونات ومقدرات هذا النظام(Blewitt, 2018, p. 33) .

وبصم "هانس كارل فون كارلوفيتز" Hans Carl von Carlowitz على العمل الرائد الذي أصل لمفهوم الاستدامة بمدلوله الحديث. كان "كارلوفيتز" مديرا سكسونيا للمناجم في "فريبورغ" إحدى أهم مناطق تعدين الفضة في أوروبا، وشهد على استنزاف الغابات ووقوع الندرة في الخشب كمادة أولية لصهر خام الفضة، وفي ذلك السياق نشر عام 1713 مؤلفه حول "زراعة الغابات الاقتصادية، أو تعليمات لزراعة الأشجار البرية" Economical silviculture, or instruction on the raising of wild trees (Sylvicultura oeconomica oder Anweisung zur wilden Baumzucht). تضمن الكتاب انتقادات للاستغلال المفرط الذي دمر الغابات، وأوصى بالمقابل بالاستخدام العقلاني لمادة الخشب، حيث وظف للمرة الأولى المصطلح الألماني (nachhaltig)، وذلك للتعبير عن فكرة الاستغلال المستمر والثابت والمستدام مع الحفاظ على المحيط والموارد (Grober, 2015, pp. 10- 11).

ويمكن الإشارة إلى عدد من الأمثلة اللاحقة عن استعمالات للمفهوم بالمبنى والمعنى سبقت "تقرير برونتلاند"، حيث كان "نادي روما" قد أصدر في شهر مارس من العام 1972 منشورا يتضمن سيناريو للمستقبل بعنوان "حدود النمو" The Limits of Growth، والذي ورد فيه مصطلح الاستدامة: "إننا نبحث عن مخرجات نموذجية تمثل نظاما عالميا يكون: 1 مستداما دون انهيار مفاجئ لا يمكن السيطرة عليه، 2 قادرا على تلبية الاحتياجات المادية الأساسية لجميع أفراده"، وبنى "مجلس الكنائس العالمي" (WCC) على اقتراح "يورغن راندرز" Jorgen Randers المؤلف المشارك في تقرير نادي روما باعتماد صياغة "مجتمع مستدام بيئيا" Ecologically Sustainable Society، والذي طرحه في بوخارست برومانيا عام 1974 بمناسبة اجتماع للجنة التحقيق التي شكلها المجلس في جلسته العامة سنة 1968 في أوبسالا بالسويد للنظر في مسألة "مستقبل الإنسان والمجتمع في عالم التكنولوجيا القائمة على المعرفة"، حيث عمدت اللجنة لاستكشاف حلول للأزمة البيئية العالمية وبالمرة لتحقيق العدالة، لينال الاقتراح القبول عاما بعد تقديمه في جلسة عامة بنيروبي الكينية، ويقدم المجلس نموذجه "مجتمع عادل وتشاركي ومستدام"just, participatory and sustainable society، ومن جهته أصدر "الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة" (IUCN) "إستراتيجية الحفظ العالمية" World Conservation Strategy، وذلك بالتنسيق مع "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP) و"الصندوق العالمي للطبيعة" (WWF)، والتي قدمت عبر حملة علاقات عامة واسعة في فيفري 1980، وحملت مقدمتها عنوان "حفظ الموارد الحية من أجل التنمية المستدامة" Living Resource Conservation for Sustainable Development، وحملت النقطة الثالثة بيانا للتنمية المستدامة على أنها تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن العوامل الاقتصادية (Grober, 2015, pp. 6- 7).

وحملت كمثال آخر وثيقة داخلية للبنك الدولي تعود للعام 1984 عنوان "القدرة على التحمل، النمو السكاني، والتنمية المستدامة"Carrying Capacity, Population Growth, and Sustainable Development، واشتملت قبل ذلك دراسة صادرة في العام 1979 عن المعهد الدولي للبيئة والتنمية حول السجل البيئي لثماني وكالات متعددة الأطراف على مناقشة لمفهوم التنمية المستدامة، واعتبرت أنه لم يستكشف بعد ضمن أدبيات التنمية، ناهيك عن أن مصطلحات أخرى استخدمت كمرادفات في مناقشات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على غرار التنمية البيئية Ecodevelopment ونحوها (Borowy, 2014, p. 3).

وقد تكون "باربرا وارد" Barbara Ward أول من صاغ عبارة "تنمية مستدامة" قبل أن تنتشر على الساحة الدولية بين دعاة حماية البيئة، وعبرت في كتابها "أرض واحدة فقط" Only One Earth مع "رينيه دوبوس" René Dubos 1972 عن الحاجة لإستراتيجية تنموية تؤمن سبل عيش مستدامة، وقبل ذلك ذكر "كينيت بولدينغ" kenneth boulding في مقاله "اقتصاديات سفينة الفضاء القادمة" Economics of Coming Spaceship Earth سنة 1966 أنه لا وجود لخزانات غير محدودة لأي شيء، وأن على البشرية أن تجد وتدرك مكانها ضمن نظام بيئي دوري ذو قدرة مستمرة على إعادة الإنتاج (Borowy, 2014, p. 4; Blewitt, 2018, p. 8)، ومحصلة القول أن

مفهوم "التنمية المســتدامة" ليس ابتكارا خالصــا للجنة العالمية للبيئة والتنمية، وإن كانت هذه الأخيرة نقلته بتقريرها نقلة نوعية من حيز الأفكار والنوايا ليصبح بمرور الوقت تعبيرا عن إستراتيجية وأجندة دولية.

2.1 المحطات التاريخية لنضوج وانتشار مفهوم التنمية المستدامة

ساهمت محطات مفصلية في تبلور مفهوم التنمية المستدامة وشيوعه على المستوى الدولي، حيث تم انطلاقا منها التعريف بأبعاده ووضع الأجندات وتحديد الأهداف لتكريسه عمليا، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وبمبادرتها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1.2.1 مؤتمر ستوكهولم The Stockholm Conference

عرف بمؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، وعقد في ستوكهولم بالسويد بين 5 و16 جوان 1972، ويعد أول مؤتمر للأمم المتحدة خص قضايا البيئة الدولية، وخرج بإعلان تضمن ستة وعشرين مبدأ تتعلق بالبيئة والتنمية، ومائة وتسع (109) توصيات تحت عناوين مناطق استيطان الإنسان، وإدارة الموارد الطبيعية، والتلوث، والنواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، والتنمية والبيئة، والمنظمات الدولية، وكان هذا المؤتمر بذلك مقدمة لمؤتمرات واتفاقيات وخطط تستهدف تكامل الأهداف التنموية والبيئية (غرين، 2004، صفحة 659) (The United Nations).

2.2.1 تقرير لجنة "برونتلاند" 1987 The Brundtland Report

والذي أصل معرفيا لمفهوم التنمية المستدامة باعتبارها عملية تستهدف تأمين احتياجات الأجيال الحاضرة دون تهديد قدرة نظيرتها المستقبلية على تحقيق احتياجاتها الخاصة (شكراني، 2013، صفحة 151).

3.2.1 مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (قمة الأرض Earth Summit)

عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل بين 3 و14 جوان 1992، ويعتبر من أهم وأوسع المؤتمرات الدولية التي عنت بالتنمية والبيئة، حيث جمع رؤساء دول وحكومات 116 دولة، وعرف حضور 8000 مندوب عن مختلف الهيئات، ومشاركة 3000 منظمة غير حكومية في منتديات موازية، وتبنى المؤتمرون كهدف تحديد مبادئ خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة مستقبلا، وهو ما جسدته وثيقة "جدول أعمال 21" The Agenda 21 والتي اشتملت على 40 فصلا في 600 صفحة، وغطت بالتفصيل القضايا والجهات الفاعلة والوسائل لتحقيق التنمية المستدامة بحلول القرن الحادي والعشرين، وأسهم مؤتمر ريو 1992 في تحديد معالم التنمية المستدامة وأبعادها المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وحماية البيئة (Elliott, 2013, p. 9) (شكراني، 2013، صفحة 152)، وأكد إعلان ريو بخلاف ما حدث في ستوكهولم بدلا من التصنيع والتكنولوجيا على مركزية الإنسان كغاية وأداة للتنمية المستدامة، ما يعكسه المبدأ 1 الذي نص على أن: "**البشر هم صميم اهتمامات التنمية المستدامة. يحق لهم التمتع بحياة صحية ومنتجة في تجانس مع الطبيعة**" (Nhamo, Togo, & Dube, 2021, p. 4).

وساهم مؤتمر ريو في إدراج مفهوم التنمية المستدامة كأساس للسياسات الاقتصادية الدولية كما على الصعيدين الإقليمي والوطني (زياني و شكراني، 2016، صفحة 94)، وانبثقت عنه وثائق واتفاقيات من ضمنها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والذي تضمن 21 مبدأ أقرت بأهمية السلامة البيئية وقدمت قواعد وتوجيهات للحكومات في قضايا البيئة والتنمية (Nhamo, Togo, & Dube, 2021, p. 4)، وخرج المؤتمر بثلاثة اتفاقيات للتوقيع: الاتفاق الإطاري بشأن التغير المناخي، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، كما تم قبول بيان غير إلزامي يتعلق بمبادئ الإدارة المستدامة للغابات (Kerényi & McIntosh, 2020, p. 6)، ومن أهم النتائج العملية للمؤتمر استحداث لجنة التنمية المستدامة كإحدى اللجان التقنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي كلفت بمتابعة تجسيد مبادئ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وشهد

المؤتمر أيضا نقاشات أولية مهدت لظهور بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol 1997 (شكراني، 2013، صفحة 152، 156، 157).

4.2.1 القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD)

احتضنتها جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، والتي أطلق عليها بصفة غير رسمية ريو+10 إذ انعقدت بعد 10 سنوات من مؤتمر ري ودي جانيرو، وبنفس مستوى الحضور-تجاوزه من حيث العدد- تقريبا لم تستهدف القمة تطوير التزامات أو اتفاقيات جديدة بقدر ما بحثت في آليات تنفيذ مخرجات ريو وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، هذه الأخيرة تمخضت عن قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة سنة 2000، وأيضا تقدير التقدم المحرز في إنجازها، وعكست ذلك الوثيقتان الصادرتان عن القمة المتمثلتان في "خطة جوهانسبورغ التنفيذية" The Johannesburg Plan of Implementation، و"إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة" the Johannesburg Declaration on Sustainable Development، فالخطة التي لم تعد أن تكون وثيقة سياسية غير ملزمة من الناحية القانونية حملت في طياتها مبادئ لتوجيه القرارات التنموية للحكومات والهيئات الأخرى المعنية، وركزت بشكل أكبر على المسائل المحلية والاجتماعية مسايرة أهداف الألفية، ما صنع فارقا مقارنة بقمة الأرض في ريو التي اعتنت أكثر بالتغير المناخي والتحديات البيئية العالمية (Nhamo, Togo, & Dube, 2021, pp. 5- 6).

أكدت القمة من خلال الوثائق الصادرة عنها على المسؤولية المشتركة لكل الفواعل، وعلى تداخل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، كذلك تعرضت لتأثيرات العولمة وبالأخص على الفقراء حيث أن الفوائد والتكاليف الاقتصادية للعولمة لم يتم تقاسمها بشكل متكافئ عبر وداخل البلدان، واعتبرت أن الفقر وانعدام المساواة والإقصاء تهديدات لا تمس فقط البيئة والتنمية الاقتصادية بل أيضا ترهن الأمن والديمقراطية مستقبلا (Elliott, 2013, p. 11)، زيادة على ذلك أقرت القمة بضعف الالتزام بالاتفاقيات البيئية المبرمة إلى حدود الألفية الجديدة، وأن الأوضاع أكثر ترديا قياسا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المؤسساتية للتنمية المستدامة، وعرضت الخطة التنفيذية حلولا من ضمنها مساعدة البلدان الغنية لنظيرتها النامية بما نسبته 0.7% من دخلها القومي، فضلا عن إنشاء صندوق للتضامن بغاية مكافحة الفقر (Kerényi & McIntosh, 2020, p. 7) .

5.2.1 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) (ريو+ 20)

جمعت ريو دي جانيرو البرازيلية بعد عشرين عاما ممثلي المجتمع الدولي مرة أخرى بين 20 و22 جوان 2012، وكان الرهان صياغة أجندة لما بعد 2015 حملتها الوثيقة الصادرة عن المؤتمر بعنوان "المستقبل الذي نريد" The Future We Want، وجددت الجمعية العامة من خلالها التأكيد على تعميم مبادئ التنمية المستدامة على جميع المستويات، وعلى تكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومحورية الإنسان ضمن غاياتها، وأعربت عن الالتزام بمواصلة الدفع لإنجاز أهداف الألفية، والتي اتسعت لاحقا تحت مسمى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحثا عن مزيد من الشمول والتكامل والوضوح من حيث آليات التنفيذ، وإشراك كل المعنيين من المواطنين إلى المنظمات والحكومات (Nhamo, Togo, & Dube, 2021, p. 6).

تبنى التقرير الختامي للمؤتمر بالعنوان المذكور آنفا مفهوم "الاقتصاد الأخضر" Green Economy الذي رافع عنه الاتحاد الأوروبي كمرشد ودليل لصانعي القرار، ذلك أنه يعبر عن رؤية متكاملة تشمل تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالظروف الاجتماعية عبر تعزيز الرفاهية والحد من الفقر، ويحرص في ذات الوقت على استدامة النظم الإيكولوجية (زياني و شكراني، 2016، صفحة 95؛ شكراني، 2013، صفحة 160).

لقد كانت المحطات الواردة سلفا هي الأهم في صياغة مفهوم التنمية المستدامة بمضامينه المتداولة دوليا في الوقت الراهن، والتي تعكسها بالخصوص أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة عام 2015 وتغطي الفترة الممتدة إلى 2030، وقبل التطرق لفحوى هذه الأهداف وتقييم البلدان الإفريقية من حيث مدى التقدم

المحرز في تحقيقها، ستعرج الدراسة على تعريف التنمية المستدامة في الأدبيات والأبحاث للوقوف على الصعوبات التي يفرضها، وكذا على الأبعاد والعناصر التي يشملها، ومواطن التوافق والاختلاف والتباين بشأنه، وذلك في محاولة لتبني رؤية أكثر شمولا وتكاملا.

2. تعريف التنمية المستدامة

بقي التعريف المبسط بأن التنمية المستدامة: "**تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة**" (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 8)، والمقدم من قبل "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" (WCED) عام 1987 أكثر تعريفات التنمية المستدامة التي تستحضر في الأبحاث والدراسات، إذ يمثل منطلقها في تحليل المفهوم دون أن يكفيها الخوض في ملابساته، فهو يثير عددا من التساؤلات المنطقية التي تخص ما يتم تناقله بين الأجيال، وما إذا كان يقتصر على رأس المال الطبيعي، أم يشمل الأصول المرتبطة بالإبداع البشري وتطبيق التكنولوجيا، وحتى اللغة والجوانب الأخرى للثقافة؟، ويتعلق السؤال الآخر الذي يفرض نفسه بماهية المعرفة الممكنة والمتاحة عن الأجيال القادمة واحتياجاتها؟، فالوقت كفيل بإحداث فوارق في رؤية وتصور الحاجات باختلاف الظروف بين الأجيال، والتي قد تتباين بالتزامن بين شعوب قد تفضل الثراء المادي كأولوية على سلامة البيئة (Elliott, 2013, p. 19).

تعرض التعريف المذكور لانتقادات جدية نظير تجاهله لاختلاف الرهانات والتحديات بين البلدان المتقدمة والفقيرة لتباين ظروفها وإمكاناتها، وإن كان تقرير "برونتلاند" اعترف ضمنيا بانطواء تعريفه على تناقضات، إذ أقر أن التنمية المستدامة تتضمن مفهوم الحاجات وفكرة القيود، حيث ينبغي إعطاء أولوية قصوى للحاجات الأساسية لفقراء العالم بالخصوص، وفي ذات السياق تفهم أن وضع التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي يفرض قيودا على قدرة البيئة على توفير الحاجات الآنية والمستقبلية، وفي خضم سعي الدول النامية لمواجهة أزماتها ومعالجة قضايا الفقر والأمن الغذائي وتوفير فرص التعليم والصرف الصحي ومقاومة التصحر وفض النزاعات المسلحة، لا يمكن أن تكون في موقف متكافئ مع نظيرتها المتقدمة للوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة (Blewitt, 2018, p. 11).

ويجمع التعريف السالف ومفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته عددا من المتناقضات، إذ يتعرض لأوضاع الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في نفس الوقت، مع ما يتطلبه ذلك من شروط معرفية تتعلق بالخبرات التاريخية والاستشراف الدقيق للتطورات القادمة، ويولي الأهمية للتنمية الاقتصادية وبالمرة للحفاظ على البيئة، وطالما كان البعد الإيكولوجي مستبعدا من التحليل الاقتصادي رغم حضوره السابق في الفكر الكلاسيكي في أعمال "آدم سميث" Adam Smith وتوماس مالتوس Thomas Malthus ودافيد ريكاردو David Recardo وستانلي جيفونس W. Stanley Jevons، كما يشمل المفهوم بمعاييره بلدان الشمال والجنوب على اختلاف ظروفها، ويتحرى الدقة العلمية في الشواهد على خطورة التهديدات البيئية، ويتطلع أيضا للقبول السياسي للأفراد والمنظمات والحكومات لتغيير أنماط السلوك (Borowy, 2014, pp. 5- 14).

وترتبط صعوبة تعريف مفهوم التنمية المستدامة بخصائص أخرى، فهو مصمم لفهم التفاعلات بين ثلاثة أنظمة معقدة، هي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وذلك على الصعيدين المحلي والعالمي، زيادة على ذلك يحمل المفهوم نظرة معيارية مثالية لما يجب أن يكون عليه العالم، حيث يتبنى جملة من الأهداف المحددة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Sachs, 2015, p. 3)، غير أنه ذو طبيعة عملية أيضا فالاستدامة بحاجة إلى نشاط ميداني وحلول ملموسة، وذلك ما يجعله مفهوما يتعدى حدود التخصص العلمي ليكون متعدد التخصصات أو عبر تخصصي Transdisciplinary في وجهة نظر سائدة في الأوساط العلمية، ويتصور "توماس يان" Thomas

Jahn أن طبيعة التنمية المستدامة تفرض المزاوجة بين المعارف العلمية والعملية، أو حسب ما يمكن أن يفهم بين العلوم النظرية والتطبيقية (Jahn, 2015, pp. 32- 35).

تعقد الخصائص الواردة مهمة الباحث في تعريف التنمية المستدامة، وهي تفسر تعدد وجهات وزوايا النظر في هذا الصدد، ففي سنة 1997 جمعت "سوزان ميركوت" Susan Murcott 57 تعريفا للتنمية المستدامة (Borowy, 2014, p. 3)، وفي السنة ذاتها أحصى "جون بيزي" John C.V. Pezzey المسؤول السابق في البنك الدولي عددا أكبر يصل إلى 72 تعريفا تمت صياغتها منذ العام 1972 (Rogers, Jalal, & Boyd, 2008, p. 23)، وعدت دراسة أحدث (2020) 100 تعريف للتنمية المستدامة المفهوم الذي تصفه بمتعدد الأوجه والمعقد والمتناقض (Deliyska, Todorov, & Ivanova, 2020, p. 55)، ويمكن قياسا بهذه الأرقام تقدير حجم الخلافات والفوارق في تعريف مفهوم التنمية المستدامة مع تفاقم النقاشات حوله منذ حلول الألفية الجديدة.

وينسحب التعقيد الذي يميز التنمية المستدامة كمفهوم وكعملية على تعدد مداخل تعريفها، فبالإضافة إلى المداخل التي تمثل الأبعاد أو الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة، أي المدخل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يضيف مثلا "جياكومو داليسا" Giacomo D'Alisa الديمقراطية التشاركية كبعد مؤسساتي، وتعتبر "جيرالدين داليير" Geraldine Dallaire و"فرانسوا كولبيرت" François Colbert أن ثقافة التنمية المستدامة بعد آخر لها، وإن ارتأى البعض أن البعدين الأخيرين لا يخرجان عن الإطار الاجتماعي (Deliyska, Todorov, & Ivanova, 2020, p. 56)، ناهيك عن ذلك هنالك مداخل معرفية أخرى استخدمت في فهم وتفسير وتعريف التنمية المستدامة كالمدخل النظمي، باعتبار أن التنمية المستدامة محصلة للتفاعل بين النظم الاجتماعية والإيكولوجية ذات الطبيعة الديناميكية، وقد وظف هذا المدخل مثلا من قبل "جيلبيرتو غالوبين" Gilberto C. Gallopín (2003)، و"أليخاندور كروجيثوفيتش مارتن" Alejandro D. Crojethovich Martín وزميله "أليخاندرو ريتشيا بيرازو" Alejandro J. Rescia Perazzo (2006) (Ruggerio, 2021, pp. 4- 7).

وجرى التمييز بين نمطين للتنمية المستدامة وتعريفها على أساس العلاقة والتفاعل بين الأبعاد الرئيسية الثلاثة، فقد أشار عدد ممن كتبوا في الموضوع إلى وجود نموذجين للتنمية المستدامة قوي وضعيف Strong and Weak SD، وينظر إلى النموذج القوي على أنه يركز أكثر على أحد الأبعاد الاقتصاد أو البيئة أو الإنسان، في حين يحرص النموذج الضعيف على التوازن بين هذه الأبعاد، ويشار إلى نموذج آخر يسمى بنموذج خط الأساس الثلاثي Triple-Bottom-Line، والذي يعتمد مفاهيم الناس People والكوكب Planet والربح Profit، واستخدم كمعيار مفاهيمي لتقييم وتعزيز التنمية المستدامة ككل، ومن منظور هذا النموذج فإن التحدي الأساسي هو فهم وتشكيل العلاقة بين الأبعاد الثلاثة وبين عناصر ومكونات كل بعد، وعلى أساس التوازن المستهدف فإن النموذج الأخير قد لا يخرج عن نموذج التنمية المستدامة الضعيف (Deliyska, Todorov, & Ivanova, 2020, p. 56).

وتبرز في إطار تعريف التنمية المستدامة غالبا مقاربات أساسية ثلاث، الاقتصادية والإيكولوجية والسوسيو- ثقافية، حيث تركز أولاها على تعظيم الدخل مع الحفاظ على مخزون ثابت أو متزايد من رأس المال، ولا ينحصر هذا الأخير في الجوانب المادية بل يشمل كل الموارد بما في ذلك الطبيعية، وعبر "روبرت ريبيتو" Robert Repetto (1986) مثلا عن ذلك معتقدا أن: "**الفكرة الأساسية للاستدامة هي أن القرارات الحالية لا ينبغي أن تؤدي إلى إضعاف احتمالات الحفاظ على مستويات المعيشة في المستقبل أوتحسينها، وهذا يعني ضمنا أن أنظمتنا الاقتصادية لابد وأن تدار بطريقة تتيح عيشنا على عائدات مواردنا**"، أما المقاربة البيئية فتؤكد على الحفاظ على تماسك وبقاء النظم البيولوجية والفزيائية، ومن نماذج التعريفات التي تصب ضمن خانتها التعريف الصادر سنة 1987 عن كل من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، إذ أنه حسب هذه الهيئات: "**تتعلق التنمية المستدامة بالحفاظ على العمليات البيئية الأساسية وأنظمة دعم الحياة، وحماية التنوع الجيني، والاستخدام المستدام للأنواع**

والنظم البيئية"، وفي مقابل ذلك تشدد المقاربة السوسيو- ثقافية على استقرار النظم الاجتماعية والثقافية، ومن الأمثلة عن تعريفاتها ما قدمه "إدوارد باربير" Edward Barbier (1987) معتبرا أن: "**التنمية المستدامة تعنى مباشرة برفع مستوى معيشة الفقراء، والذي يمكن قياسه على أساس زيادة الغذاء، والدخل الحقيقي، والتعليم، والرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، كما تهتم فقط بشكل غير مباشر بالنمو الاقتصادي في المجمل**" (Rogers, Jalal, & Boyd, 2008, pp. 43, 44).

وحاول البعض أن يقدموا تعريفا يشمل أبعاد التنمية المستدامة، وذلك ما عمد إليه "موريس سترونغ" Maurice Strong المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في ريو سنة 1992، وصدر عنه أن: "**التنمية المستدامة تتضمن عملية تغيير عميقة على مستوى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي والتكنولوجي، وتتضمن مراجعة العلاقات بين البلدان النامية والأكثر تقدما**" (Rogers, Jalal, & Boyd, 2008, pp. 44, 45)، فهناك من لا يكتفي بالأبعاد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويتطرق إلى البعد التقني الذي يشير إلى اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة من حيث استخدام الموارد بعقلانية والتقليل من انبعاث الغازات الضارة والنفايات الملوثة للمحيط، والأهم من ذلك يشدد البعض على أن التنمية المستدامة كهدف يقترن بالتطوير الحضاري في البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص لا يمكن أن يتجسد في إطار حكم استبدادي، فمفهوم التنمية يقترن بتحرير الإنسان وتنمية قدراته من كافة النواحي، وينبغي أن يضمن تعبيره عن إرادته واختياره ومشاركته في إطار ديمقراطي ليكون فاعلا في صنع القرارات وتنفيذ السياسات التنموية (فؤاد عبد الله، 2013، صفحة 411، 412؛ أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 82، 83).

ويستخلص مما سلف أن التنمية المستدامة تجعل الإنسان في قلب غاياتها عبر تمكينه وزيادة قدرته على تحقيق حاجاته، وكذا تحسين مستوى معيشته ونوعية حياته حاضرا ومستقبلا عبر الحفاظ على البيئة والاستغلال العقلاني للثروات، ما يتطلب رؤية متكاملة وشاملة للمتطلبات والأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت أهداف التنمية المستدامة كبديل للأهداف الإنمائية للألفية بانتهاء فترة الأخيرة في 2015، وكان ذلك في إطار بحث الأمم المتحدة عن صيغة أكثر شمولا وتكاملا، وتحمل في طياتها الآليات التنفيذية، وكذا عن توافق والتزام دولي أوسع بهذه الأهداف.

1. تبلور أهداف التنمية المستدامة

تبنت الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد "قمة الألفية" سنة 2000 "الأهداف الإنمائية للألفية" Millennium Development Goals، والتي تبلورت على مدار التسعينيات قبل أن يصادق عليها أعضاء الهيئة الأممية، ويتم إصدارها كجزء من إعلان الألفية The Millennium Declaration، هذا الأخير ألزم الدول الأعضاء بشراكة عالمية للحد من الفقر المدقع بأبعاده المتعددة، أي ما يتعلق بالدخل والجوع والمرض والمأوى الملائم والإقصاء، مع التأكيد على تعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم والاستدامة البيئية (Picard & Lelei, 2015, p. 10).

ركزت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية أساسا على الجوانب الاجتماعية وخصوصا على التحديات المرتبطة بالفقر، بينما تعلق أحدها بالاستدامة البيئية وأكد آخر على الشراكات (Nhamo, Togo, & Dube, 2021, p. 5)، واعتمدت لكل هدف مجموعة من الغايات Targets، وكذا عدد من الروابط التي تصله بالبيئة

Environmental Links، وحددت الفترة التنفيذية للأهداف بخمس عشـرة سـنة تنتهي في 2015، وتمثلت هذه الأهداف في (Sætra, 2022 , p. 8; Elliott, 2013, pp. 10- 14):

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليص وفيات الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.
7. ضمان الاستدامة البيئية.
8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وأنشأ في 2007 صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كإطار مالي تنفيذي، وأثيرت الشكوك حول هذه الأهداف ومستها انتقادات على رأسها ما يتعلق بعالميتها وشمولها، إذ أن جلها يخص أساسا البلدان النامية، ولم تعالج في المجمل انشغالات البلدان الصاعدة والمصنعة، ومثلت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر "ريو+ 20" في 2012 تحت عنوان "المستقبل الذي نريد" The future we want القاعدة التي بنيت عليها "أهداف التنمية المستدامة" Sustainable Development Goals بعد ثلاث سنوات، فقد أكدت على أن تكون أهداف التنمية المستدامة ذات بعد عالمي شامل للجميع، وأن تكون قابلة للتنفيذ وسهلة الفهم بالنسبة للدول وكل المعنيين، كما أوصت بتكثيف التعاون الدولي في هذا الصدد وإنشاء فريق عمل مفتوح لتحديد الأهداف الخاصة بالأطراف، وشددت على أهمية تدفق المعلومات والتخطيط المالي، وضم فريق العمل المفتوح ممثلين عن سبعين دولة رغبت في الانضمام مع مباشرة مهامه في 2013، وشارك كذلك المهتمون من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وبالطبع منظومة الأمم المتحدة، وفضلا عن أهداف التنمية المستدامة تمت مناقشة المحتويات الملموسة لكل هدف على حدة، وتحديد غاياتها الفرعية على أساس النتائج العلمية، وفي عام 2014 تم إنشاء صندوق أهداف التنمية المستدامة وأصدرت "خطة عمل أديس أبابا" عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في جويلية 2015، والتي تتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة (Huck, 2022, p. 12).

2. محتوى أهداف التنمية المستدامة

اكتملت صياغة المسودة الأولية لأهداف التنمية المستدامة بعد ستة عشر شهرا من التفاوض في إطار فريق العمل المفتوح، وكانت بمثابة أرضية للمفاوضات التي استمرت بشأن الخطة العالمية لسنة 2030 وقد بلغت منتهاها في أوت 2015، وبمناسبة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة بين 25 و27 سبتمبر 2015 وفي الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة أصدرت الوثيقة الختامية "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" Transforming our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development، والتي اشتملت على 17 هدفا للتنمية المستدامة وضمنها 169 غاية، واعتبرت الأمم المتحدة أن هذه الخطة ليس لها مثيل سابق من حيث النطاق والأهمية، فهي شاملة للعالم أجمع وبلدانه على اختلاف أوضاعها، تستهدف رفاهية الإنسان حيث كان تماشيا مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاسيما مادته 03، وأنها متكاملة لا تقبل التجزئة وقائمة على التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (Huck, 2022, p. 13; Filho, Tripathi, Andrade Guerra, Giné-Garriga, Orlovic Lovren, & Willats, 2019, p. 179) (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015، الصفحات 1- 3).

الجدول 1: أهداف التنمية المستدامة للعام 2030

قائمة أهداف التنمية المستدامة	
الهدف الأول	القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
الهدف الثاني	القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف الثالث	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف الرابع	ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
الهدف الخامس	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
الهدف السادس	ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
الهدف السابع	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الهدف الثامن	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف التاسع	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
الهدف العاشر	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
الهدف الحادي عشر	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الهدف الثاني عشر	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف الثالث عشر	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
الهدف الرابع عشر	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف الخامس عشر	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف السادس عشر	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف السابع عشر	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2015، ص ص 18- 19.

واختصرت الأمم المتحدة الأهداف المذكورة آنفا في عبارات مبسطة تعرب عن مضامينها، وهي تباعا: القضاء على الفقر- القضاء التام على الجوع- الصحة الجيدة والرفاه- التعليم الجيد- المساواة بين الجنسين- المياه النظيفة والنظافة الصحية- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة- العمل اللائق ونمو الاقتصاد- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية- الحد من أوجه عدم المساواة- مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان- العمل المناخي- الحياة تحت الماء- الحياة في البر- السلام والعدل والمؤسسات القوية- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وتمت مباشرة العمل على تنفيذها اعتبارا من الفاتح من جانفي 2016 وعلى امتداد 15 سنة إلى غاية 2030 (أبوفرحة، 2021، صفحة 46).

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا

لقد اعتمد الاتحاد الإفريقي خلال العام نفسه 2015 أجندته للعام 2063، وأثارت هذه المصادفة التساؤل بخصوص الأجندة المعتمدة، لاسيما وأن السياسات التنموية الموجهة لإفريقيا ودول الجنوب عموما طالما أحاطتها الشكوك، ولم تسلم أهداف التنمية المستدامة من ذلك واعتبرت أهدافا مشبوهة، وتنتقد على أنها توسع من نطاق وتأثير صناعة المساعدات، وأنها مجرد تمويه للفشل في تحقيق اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة وذات معنى، كما أن فكرتها تنسب إلى مديرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوزارة الخارجية الأمريكية "باولا كباييرو" Paula Caballero، حيث اقترحت خلال العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+ 20، وإن كانت أهداف التنمية المستدامة قد اقترنت بمبدأ العالمية الذي حظي بزخم كبير، وشاركت في صياغتها دول إفريقية بينها 7 من جنوب الصحراء إضافة إلى الجزائر ومصر والمغرب وتونس من خلال مجموعة العمل المفتوحة، وفي هذا الصدد وصفت "ماري روبنسون"Mary Robinson مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورئيسة أيرلندا سابقا خطة 2030 بأنها: "**إنجاز فريد بفضل حجم الرؤية، وطموح الأهداف، وكيفية التفاوض بشأنها، ونظرا لقيمتها العالمية**" (Ramutsindela & Mickler, 2020, pp. 2, 3).

وانبثقت أجندة 2063 عن قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 2013، فقد شكل إعلان القمة الإطار المرجعي للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستهدف في الأجندة المعلنة في جانفي 2015، والتي تنطلق من أفكار تعزيز الهوية والوحدة والنهضة الإفريقية، فيما تمثل أهداف التنمية المستدامة مرحلة متقدمة من تطور الحوكمة العالمية على مدار 30 سنة، والتي تستهدف رؤية عالمية لبناء مستقبل مستدام للإنسانية والكوكب، وبغض النظر عن اختلاف الخلفية الأيديولوجية فإن التنافس والتنافر غير واضح بين الخطتين وهما متآزرتان متكاملتان، وقد اعتبر الاتحاد الإفريقي أن خطته لسنة 2063 متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (Ramutsindela & Mickler, 2020, p. 3).

1. تقييم إنجاز أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا

تواجه إفريقيا العديد من الأزمات والتحديات في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على غرار الفقر وانعدام الاستقرار، إضافة إلى الكوارث الطبيعية والتغير المناخي، وكذا الأوبئة والأمراض، وبحكم ذلك لم تجد الأمم المتحدة نتائج ومؤشرات إيجابية تفيد بإمكانية وصول إفريقيا إلى الأهداف المحددة خلال العقد بين 2020 و2030 (Muswere, 2020, p. 55)، فبمؤشر التنمية البشرية (HDI) لم يتواجد أي بلد إفريقي بين 49 بلدا ذو تنمية بشرية جد مرتفعة، وتواجدت فقط خمسة بلدان إفريقية هي ليبيا (55) وموريشيوس (63) وسيشل (71) وتونس (90) والجزائر (93) بين فئة التنمية البشرية المرتفعة، وصنف 11 بلدا آخر فقط ضمن الفئة المتوسطة، وذلك من ضمن 42 بلدا في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة لسنة 2014 (Fwatshak, 2018, pp. 21, 22)، ولم يتغير الوضع على مدار السنوات ففي تقرير 2021- 2022 كانت جل البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة من القارة الإفريقية، واحتلت تسع منها العشر مراتب الأخيرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، الصفحات 272- 275).

وتتفاوت البلدان الإفريقية من حيث قدراتها ومستويات تقدمها على المسارات المأمولة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فبلدان شمال إفريقيا تعتبر أفضل المناطق أداء بينما تعد منطقة وسط إفريقيا الأقل تقدما، وإن كانت القياسات والتحليلات تؤكد بشكل عام حقيقة أن غالبية بلدان إفريقيا بعيدة عن تحقيق معظم الأهداف السبعة عشر، وحسب تقديرات سنة 2020 فإن الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاهية كان من أعصى الأهداف،

حيث سجلت فيه 87% من البلدان الإفريقية مؤشرات سلبية، ما انطبق كذلك وبنسبة 78% على الهدف التاسع الخاص بالبنية التحتية والهدف السادس عشر المرتبط بالأمن والعدالة والمؤسسات القوية، وكانت النسبة قريبة 74% فيما يخص الهدف السابع المتعلق بضمان طاقة نظيفة بأسعار معقولة، ولم يكن التقدم المحرز كبيرا حتى على مستوى الهدف الثالث عشر المتعلق بالمناخ والهدف الثاني عشر الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤول، إذ اختصا بالأداء الأفضل قاريا بتحقيق 20% و7% من البلدان مؤشرات إيجابية على مستواهما تواليا، ومع ذلك وباستثناء التحديات الجمة التي تواجهها البلدان الإفريقية خاصة في التقدم على مسار تحقيق الهدف الثالث، فإن 76% منها قد حسنت من أوضاعها ولو بشكل بسيط فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (The Sustainable Development Goals Center for Africa, 2020, p. 37; African Union, 2022, p. 33).

الجدول 2: تقييم وترتيب البلدان الإفريقية حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2020

الترتيب	البلد	النتيجة	الترتيب	البلد	النتيجة
1	تونس	67.10	27	زيمبابوي	53.25
2	موريشيوس	66.79	28	مالي	53.22
3	المغرب	66.30	29	إسواتيني	52.94
4	الجزائر	65.90	30	ليبيا	52.70
5	الرأس الأخضر	65.59	31	مالاوي	52.64
6	مصر	65.44	32	ليسوتو	52.43
7	بوتسوانا	63.93	33	موزمبيق	52.17
8	غانا	62.69	34	سيراليون	51.59
9	جنوب إفريقيا	62.20	35	جيبوتي	51.30
10	ساوتومي وبرينسيب	61.61	36	أنغولا	51.18
11	السنغال	58.69	37	جمهورية الكونغو	50.81
12	كينيا	58.54	38	النيجر	50.47
13	ناميبيا	58.31	39	بوروندي	50.37
14	الغابون	58.07	40	غينيا	50.20
15	ساحل العاج	57.67	41	ليبيريا	49.33
16	رواندا	57.65	42	نيجيريا	48.84
17	تنزانيا	57.00	43	مدغشقر	47.94
18	بوركينافاسو	55.90	44	السودان	47.85
19	أوغندا	55.71	45	جزرالقمر	46.98
20	غامبيا	55.53	46	غينيا بيساو	46.37
21	توغو	54.41	47	الكونغو الديمقراطية	44.83
22	إثيوبيا	54.15	48	إرثيريا	44.17
23	زيمبابوي	53.79	49	الصومال	42.73
24	موريتانيا	53.78	50	تشاد	40.34
25	بنين	53.53	51	جمهورية إفريقيا الوسطى	38.05
26	الكاميرون	53.37	52	جنوب السودان	32.36

Source: The Sustainable Development Goals Center for Africa, The Sustainable Development Solutions Network, 2020, p 36.

ويجري تقييم البلدان وترتيبها من حيث تقدمها في تجسيد خطة 2030 في التقرير الذي تشرف عليه شبكة حلول التنمية المستدامة Sustainable Development Solutions Network (SDSN) على أساس مجموعة من المؤشرات، والتي تفوق في عددها 230 والمقترحة من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتم إقرارها من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لاستيفائها لمعاييرها، ويعتمد جمع البيانات الخاصة بهذه المؤشرات على التقييمات والمقاييس الرسمية والمنشورة في الأدبيات الخاضعة لمراجعة النظراء، بالإضافة لذلك على تشكيلة واسعة من المصادر تشمل قواعد بيانات وتقارير رئيسية خاصة بالمؤشرات التنموية والبيئية، وشمل تقرير 2023 مجموع 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة، بينما خص التقرير الصادر في 2020 عن إفريقيا 52 دولة معتمدا 97 مؤشرا لقياس الأهداف، ورتبت البلدان على أساس النتيجة المحتسبة التي تقع بين 0 الأسوأ و100 الأفضل، حيث يمثل الفرق بين 100 ونتيجة البلد المسافة التي تفصله مئويا عن إنجاز أهداف التنمية المستدامة، واستخدمت لوحات معلومات التنمية المستدامة كتمثيل مرئي لأداء البلدان حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، إذ يوضح نظام الألوان وأسهم الاتجاه الفجوة ودرجة تقدم كل بلد في تحقيق الأهداف (The Sustainable Development Goals Center for Africa, 2020, pp. 35, 49, 51).

وتشير تقديرات أحدث لمؤشر ولوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة من خلال تقرير 2023، والتي تشمل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة أنها بعيدة في المجمل عن المسار الصحيح، وأنه كان ثمة تحسن طفيف للغاية بين 2015 و2019، لكن التقدم توقف منذ تفشي جائحة كورونا وما تبعها من أزمات جيوسياسية متداخلة أخرى، وبينما تمكنت أغلب البلدان ذات الدخل المرتفع من تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمات من خلال خطط ونفقات الطوارئ، فإنها في المقابل حققت تقدما محدودا على الأصعدة الأخرى البيئية والبيولوجية، أما البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا وذات الدخل المنخفض فقد تفاقمت فيها المشاكل المالية ما أدى إلى التراجع في كثير من الأهداف والمؤشرات المتصلة بها (Sustainable Development Report).

وتعطي الإحصائيات والأرقام انطباعا متشائما بقدرة بلدان العالم إجمالا على بلوغ معظم الأهداف الإنمائية المسطرة لسنة 2030 ، وتبقى إفريقيا القارة الأكثر تأخرا على كل الأصعدة، ولاسيما الاجتماعية والتقنية، ففيما يخص الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر قياسا بعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر ب1.9 دولار، وعلى الرغم من التراجع الملحوظ لنسبة الفقراء منذ سنة 2000، فإن إفريقيا جنوب الصحراء سجلت أعلى معدل عالميا 35.4% سنة 2019 بعد أن بلغ 57.7% في سنة 2000، وفي المقابل حققت بلدان شمال إفريقيا (3.4% حسب الإحصائية المتوفرة لسنة 2015) وعلى رأسها الجزائر (0.5% حسب آخر إحصائية لدى البنك الدولي سنة 2011) تقدما كبيرا نحو تحقيق هذا الهدف (United Nations, Economic and Social Council; The World Bank Data).

2. العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا

فسر ويفسر تخلف البلدان الإفريقية عن مسار أجندة 2030 بمجموعة من العوامل المتداخلة، وهي العوامل التي نختصرها فيما يلي:

2. 1 الحوكمة والإصلاحات التشريعية

يعد الحكم الرشيد من التحديات والأولويات القصوى وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، بل يشار إليه أحيانا على أنه الركيزة أو البعد الرابع من أبعادها، وقد تضمن الهدفان 16 و17 على وجه الخصوص تصريحا بأهمية الحكم والحكم الرشيد، وذلك بتطرقهما توالیا للمؤسسات القوية وآليات تعزيز الشراكة، وترتكز التنمية المستدامة على فعالية الأداء الحكومي وتكامل دور كل الفواعل في المجال التنموي، وجرى الحديث في هذا الإطار

عن ما يسمى بالحكم لأجل أهداف التنمية المستدامة Governance for the SDGs، واستدامة الحكم Sustainability Governance، ما يحيل إلى ربط الحكم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاعتماد على الآليات والأدوات والوسائل المواتية، وتم التطرق أيضا للحكم الانتقالي Transition Gouvernance الذي يمثل شكلا أعمق للحكم المستدام يتعلق بإدارة التغيير المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Monkelbaan, 2019, pp. 12-16)، فهذا الرهان يتطلب إحداث تغييرات في الإطار المؤسساتي وللمنظومة القانونية (ويتعدى إلى ثقافة المجتمع) أيضا على مستويات متعددة كالنظام المالي والضريبي مثلا (Truby, 2019, pp. 207, 208)، وفي إفريقيا خصوصا تثار قضية الحكم الراشد بربطها بالتمويل الخارجي للتنمية والمساعدات، والحاجة لتفعيل معايير الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد.

2.2 التمويل والمساعدات الخارجية

يمثل التمويل متطلبا حيويا لتنفيذ أجندة 2030، وتساهم في تمويل التنمية عموما هيئات ومؤسسات متعددة عمومية وخاصة، ومحلية ودولية، وتمثل الموارد العمومية المحلية المصدر الرئيسي، حيث يتعين على الدول نهج سياسات مالية فعالة لتعبئة الموارد المحلية وحسن إنفاقها، والعمل على التخلص من التبعية للتمويل الخارجي، وإن كانت الموارد العمومية الدولية في شكل ما يسمى مساعدات رسمية للتنمية (ODA) تضطلع بدور مهم في البلدان النامية، وبالأخص في إفريقيا (Pekmezovic, 2019, pp. 90, 91)، فالبلدان الإفريقية هي الأكثر استفادة من المساعدات الخارجية التي بلغت 711 مليار دولار بين 1971 و2011، وبالمقارنة استفادت البرازيل والصين والهند من سدس القيمة المذكورة من المساعدات (121 مليار دولار) خلال نفس الفترة، وهي البلدان النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي مستدام بعد أن كانت مؤشرات اقتصادياتها أخفض مما هي عليه في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1960، وفي ذلك دلالة على أن المساعدات الخارجية ليست عاملا كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية (Raudino, 2016, pp. 24- 26)، وتثار في هذا الصدد مشكلة الفساد وغياب معايير الحكم الرشيد كعامل جوهري لتبديد الموارد المالية وسوء استخدامها (Maipose, 2000, pp. 89- 95)، ناهيك عن حقيقة انشغال المانحين بمصلحة البلدان والمجتمعات الإفريقية بقدر بحثهم عن مصالحهم الإستراتيجية.

2.3 جائحة كوفيد والأزمات المتتالية والمتقاطعة

تؤكد التقارير أن أزمة كوفيد 19 كانت من أكثر الأزمات التي انعكست سلبيا على فرص البلدان الإفريقية في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتأثيرها تعدى الأبعاد الصحية إلى الاقتصاد بتراجع مستويات النمو مقابل ارتفاع معدلات الفقر، وأشارت توقعات متزامنة إلى إمكانية أن تدفع الجائحة نحو 60 مليون شخص عالميا إلى الفقر المدقع في عام 2020 وحده، ومن ضمنهم 23 مليون في إفريقيا جنوب الصحراء (تشير إحصائيات The Sustainable Development Goals) إلى أنه بين عشرة أشخاص يعانون فقرا عالميا تسعة منهم من إفريقيا (Center for Africa, 2020, p. 6)، بينما أكدت تقديرات لاحقة أن الجائحة دفعت 93 مليون شخص إضافي خلال سنة 2020 نحو الجوع (الأمم المتحدة، صفحة 4).

ويمثل التغير المناخي تهديدا لحياة البشر عبر العالم، وذلك بفل تزايد موجات الحر وفترات الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات، ناهيك عن الأضرار التي يلحقها بالنظم الإيكولوجية، فضلا عن ذلك تسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا في أزمة غذاء عالمية، والتي نجمت عن تعطل التوريد وارتفاع أسعار مواد الغذاء (أثر في 47% من البلدان عام 2020) والوقود والأسمدة (يوفر الاتحاد الروسي وأوكرانيا 30% من الصادرات العالمية للقمح، و20% من الذرة، و80% من منتجات بذور عباد الشمس) (الأمم المتحدة، صفحة 3، 9).

4.2 فجوة البيانات والإحصائيات

تعد فجوة البيانات من أكثر التحديات التي تواجه عملية تقدير وقياس التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا، ويعتمد المشرفون على التقارير على مصادر دولية متنوعة للوكالات الأممية والمؤسسات المالية الدولية ناهيك عن المصادر الوطنية (African Union , the United Nations Economic Commission for Africa, the African Development Bank, the United Nations Development Programme, 2022, p. 3)، ومع ذلك يبقى هذا الإشكال مطروحا وبقوة وعلى المستوى العالمي، فنصف البلدان وعددها 193 في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2022 عن أهداف التنمية المستدامة لا تتوفر على بيانات قابلة للمقارنة دوليا من سنة 2015، وهذا بالنسبة لثمانية من الأهداف، كما أن 20% من البلدان فقط لديها بيانات للهدف 13 (العمل المناخي)، وفقط الهدفان 3 (الصحة) و7 (الطاقة) يصلان إلى نسبة 80% من حيث توفر البيانات (الأمم المتحدة، صفحة 4)، أما فيما يتعلق بإفريقيا حصرا فإن تقييما يرجع لسنة 2018 اعتبر أن 96 من بين 232 مؤشرا لأهداف التنمية المستدامة أي بنسبة 41.4% توفر على بيانات في البلدان الإفريقية، وافتقد تقرير خاص بالبلدان الإفريقية سنة 2019 لأكثر من 10% من بيانات 13 بلدا الخاصة بالمؤشرات المختارة من أصل 54 شملها التحليل، ولم تتوفر البيانات الكاملة للمؤشرات إلا لأربع حالات فقط (The Sustainable Development Goals Center for Africa, 2019, p. 67; SDG Center for Africa, Sustainable Development Solutions Network, 2019, p. 36).

II. خاتمة

تمثل أهداف التنمية المستدامة مرحلة متقدمة من التطور في التأصيل لمفهوم التنمية على مدار عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي محصلة التوجه المعلن على مستوى الأمم المتحدة لصياغة رؤية متكاملة شاملة للغايات والمعايير العملية، مع استهداف توافق والتزام واسع دوليا بأبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وانخرطت البلدان الإفريقية ضمن المسعى الذي انطوت عليه أجندة 2030، واعتبر الاتحاد الإفريقي أن هذه الأخيرة متكاملة مع خطته التنموية المعتمدة لآفاق 2063، إلا أن الاختلالات البنيوية التي تعانيها معظم البلدان الإفريقية تقف عقبة أمام مساعي تقدمها على مسار الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، فالتدهور الاقتصادي مع تردي الظروف الاجتماعية والمشاكل الأخرى المترتبة عن التغير المناخي وانعدم الأمن وتفشي الأوبئة والأمراض، زيادة على أزمة كوفيد 19 وتبعات الحرب في أوكرانيا كلها عوامل تفسر نتائج التقييمات وسلبية التقارير التي أكدت التخلف الكبير عن بلوغ الأهداف والغايات المتصلة بها، وذلك في المجمل مع التفاوت النسبي في الأوضاع بين بلدان القارة، حيث أن بلدان شمال إفريقيا أفضل أرقاما وإحصائيات، فقد حققت وعلى رأسها الجزائر قفزة ملحوظة في القضاء على الفقر المدقع مثلا، لكن ذلك غير كاف لتغطية التخلف الكبير في الأهداف الأخرى لاسيما الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة، ويتطلب تحسين الأوضاع واستدراك مسار التقدم مجابهة جملة من التحديات، وضمن ذلك بذل جهود في توفير البيانات والإحصائيات للتقييم الموضوعي، والتعبئة التسيير العقلاني للموارد، والذي يستلزم إصلاحات عميقة لمنظومة الحكم والإدارة العامة عبر تكريس معايير الحكم الرشيد.

الإحالات والمراجع:

1. African Union , the United Nations Economic Commission for Africa, the African Development Bank, the United Nations Development Programme. (2022, November). *2022 Africa Sustainable Development Report: Building Back Better from the Coronavirus Disease, While Advancing the Full Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development.* Retrieved November 7, 2023, from https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/hlpf_non-paper-lldcs-2022-final.pdf

2. African Union, U. N. (2022). *2020 Africa Sustainable Development Report: Towards Recovery and Sustainable Development in the Decade of Action.* Retrieved November 5, 2023, from https://www.undp.org/africa/publications/2020-africa-sustainable-development-report

3. Blewitt, J. (2018). *Understanding Sustainable Development* (3rd Edition ed.). New York: Routledge.

4. Borowy, I. (2014). *Defining Sustainable Development for Our Common Future: A History of the World Commission on Environment and Development (Brundtland Commission).* London/ New York: Routledge.

5. Deliyska, B., Todorov, V., & Ivanova, A. (2020, October-December). Common Ontology of Sustainable Development. *International Journal of Information Systems and Social Change , 11* (4).

6. Elliott, J. A. (2013). *An Introduction to Sustainable Development* (4th edition ed.). New York: Routledge.

7. Enders, J. C., & Remig, M. (2015). Theories of Sustainable Development: An introduction. In J. C. Enders, & M. Remig, *Theories of Sustainable Development.* London/ New York: Routledge.

8. Filho, W. L., Tripathi, S. K., Andrade Guerra, J. B., Giné-Garriga, R., Orlovic Lovren, V., & Willats, J. (2019). Using the sustainable development goals towards a better understanding of sustainability challenges". *International Journal of Sustainable Development & World Ecology , 26* (2).

9. Fwatshak, S. U. (2018). Poverty in postcolonial Africa: The legacy of contested perspectives. Dans T. Falola, & M. O. Odey, *Poverty Reduction Strategies in Africa.* New York: Routledge.

10. Grober, U. (2015). The discovery of sustainability: The genealogy of a term. In J. C. Enders, & M. Remig, *Theories of Sustainable Development* (p. London/ New York). Routledge.

11. Huck, W. (2022). *Sustainable Development Goals: Article-by-Article Commentary.* Baden-Baden: Nomos.

12. Jahn, T. (2015). Theory of sustainability? Considerations on a basic understanding of 'sustainability science'. In J. C. Enders, & M. Remig, *Theories of Sustainable Development.* London/ New York : Routledge.

13. Kerényi, A., & McIntosh, R. W. (2020). *Sustainable Development in Changing Complex Earth Systems.* Cham, Switzerland: Springer.

14. Maipose, G. S. (2000). Aid Abuse and Mismanagement in Africa: Problems of Accountability, Transparency and Ethical Leadership. Dans K. R. Hope, & C. B. Sr, *Corruption and Development in Africa Lessons from Country Case-Studies.* London: Macmillan Press Ltd.

15. Monkelbaan, J. (2019). *Governance for the Sustainable Development Goals: Exploring an Integrative Framework of Theories, Tools, and Competencies .* Singapore: Springer.

16. Muswere, A. (2020). Is Africa Capable of Achieving the Sustainable Development Goals in the 2020-2030 Decade of Programming. *Journal of Public Administration and Governance , 10* (4).

17. Nhamo, G., Togo, M., & Dube, K. (2021). Making Sustainable Development Goals Relevant for, in and with Societies. In G. Nhamo, M. Togo, & K. Dube, *Sustainable Development Goals for Society* (Vol. I). Cham, Switzerland: Springer.

18. Pekmezovic, A. (2019). The New Framework for Financing the 2030 Agenda for Sustainable Development and the SDGs. Dans J. Walker, A. Pekmezovic, & G. Walker, *Sustainable Development Goals: Harnessing Business to Achieve the SDGs through Finance, Technology, and Law Reform.* West Sussex: John Wiley & Sons Ltd.

19. Picard, L. A., & Lelei, M. C. (2015). Achieving Sustainable Development in Africa: A Governance Perspective. Dans L. A. Picard, T. F. Buss, T. B. Seybolt, & M. C. Lelei, *Sustainable Development and Human Security in Africa: Governance as the Missing Link.* Florida: CRC Press.

20. Ramutsindela, M., & Mickler, D. (2020). Global Goals and African Development. In M. Ramutsindela, & D. Mickler, *Africa and the Sustainable Development Goals.* Cham, Switzerland: Springer.

21. Raudino, S. (2016). *Development Aid and Sustainable Economic Growth in Africa: The Limits of Western and Chinese Engagements.* Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

22. Rogers, P. P., Jalal, K. F., & Boyd, J. A. (2008). *An Introduction to Sustainable Development.* London: Glen Educational Foundation, Inc.

23. Ruggerio, C. A. (2021, September). Sustainability and sustainable development: A review of principles and definitions. *Science of the Total Environment , 786* .

24. Sachs, J. D. (2015). *The Age of Sustainable Development*. New York: Columbia University Press.

25. Sætra, H. S. (2022). *AI for The Sustainable Development Goals* . Florida: CRC Press .

26. SDG Center for Africa, Sustainable Development Solutions Network. (2019). *2019 Africa SDG Index and Dashboards Report.* Consulté le December 7, 2023, sur https://sdgcafrica.org/wp-content/uploads/2019/06/SDGS_INDEX_REPORT_2019WEB.pdf

27. Sustainable Development Report. (s.d.). *The SDG Index and Dashboards Part 2*. Consulté le November 7, 2023, sur Sustainable Development Report: https://dashboards.sdgindex.org/chapters/part-2-the-sdg-index-and-dashboards

28. The Sustainable Development Goals Center for Africa. (2019, June). *Africa 2030: Sustainable Development Goals Three-Year Reality Check.* Retrieved december 7, 2023

29. The Sustainable Development Goals Center for Africa, T. S. (2020, July). *Africa SDG Index and Dashboards Report 2020.* (S. C. Africa, & S. D. Network, Eds.) Retrieved November 5, 2023

30. The United Nations. (s.d.). *Report of the World Commission on Environment and Development - Our Common Future*. Consulté le July 8, 2023, sur Sustainble Development Goals: Knowledge Platform: https://sustainabledevelopment.un.org/milestones/wced

31. The United Nations. (s.d.). *United Nations Conference on the Human Environment (Stockholm Conference)*. Consulté le July 16, 2023, sur Sustainble Development Goals: Knowledge Platform: https://sustainabledevelopment.un.org/milestones/humanenvironment

32. The World Bank Data. (s.d.). *The World Bank Data*. Consulté le December 1, 2023, sur The World Bank: https://data.worldbank.org/country/algeria

33. Truby, J. (2019). Financing and Self-Financing of SDGs through Financial Technology, Legal, and Fiscal Tools. Dans J. Walker, A. Pekmezovic, & G. Walker, *Sustainable Development Goals: Harnessing Business to Achieve the SDGs through Finance, Technology, and Law Reform.* West Sussex: John Wiley & Sons Ltd.

34. United Nations, Economic and Social Council. (s.d.). *Report of the Secretary-General: Progress towards the Sustainable Development Goals.* Consulté le November 28, 2023, sur High-level political forum on sustainable development: https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2023/E_2023_64_Statistical_Annex_I_and_II.pdf

35. World Commission on Environment and Development. (1987). *Our Common Future.* Oxford: Oxford University Press.

36. أبو القاسم زياني، و الحسين شكراني. (سبتمبر, 2016). الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسيا من العالمية إلى الوطنية. *المستقبل العربي ، 39* (451).

37. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022.* تاريخ الاسترداد 7 ديسمبر, 2023، من https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022_Arabic.pdf

38. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (21 أكتوبر, 2015). *قرار 70/01- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام.* تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر, 2023، من https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf

39. الحسين شكراني. (2013). من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية. *بحوث اقتصادية عربية* (63- 64).

40. السيد علي أبوفرحة. (جانفي, 2021). *تحليل واقع التنمية في إفريقيا.* تاريخ الاسترداد 28 سبتمبر, 2023، من https://jocu.journals.ekb.eg/article_158039_eba2d829c5bb3b7504b838b70e4c69d7.pdf

41. أوين غرين. (2004). قضايا البيئة. تأليف جون بيليس، و ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية.* دبي: مركز الخليج للأبحاث.

42. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). *تقرير التنمية البشرية 2022/2021: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: رسم مستقبلنا في عالم يتحول.* تاريخ الاسترداد 1 نوفمبر, 2023، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22arpdf.pdf

43. ثناء فؤاد عبد الله. (2013). حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي. تأليف أنطوان زحلان، و آخرون، *النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية.* الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

44. مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة.* القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.